بلاغ صحفي
الرباط، 4 نونبر 2026

مؤسسة محمد الخامس للتضامن تطلق الدفعة الثانية للمقاولات الصغرى المحتضنة بوجدة

في إطار تنفيذ برنامج الإدماج عبر الأنشطة الاقتصادية (PIAE)، نظمت مؤسسة محمد الخامس للتضامن يوم الأربعاء 4 نونبر 2026 يوما مخصصا لإطلاق الدفعة الثانية من حاملي المشاريع بمركز المقاولات الصغرى جدًا التضامنية (CTPES) بوجدة.

ويشكل هذا اليوم انطلاقة الدفعة الثانية التي ستستفيد من الاحتضان والمواكبة اللاحقة داخل المركز ولمدة 18شهراً. ويستفيد الشباب حاملي المشاريع من منظومة متكاملة تجمع بين توفير فضاءات مهنية لمزاولة أنشطتهم، والتوجيه والمواكبة، والتكوين، والتتبع الشخصي والميداني.

ويأتي هذا النموذج من المواكبة المعززة والمخصصة للمقاولات الصغرى جدا، والذي تم تطويره داخل المراكز الأربعة التابعة لشبكة مراكز المقاولات الصغرى التضامنية بكل من الدار البيضاء وفاس وسلا (الحاضنة الرقمية التضامنية IDS) ووجدة، ليكمل مختلف آليات تدخل برنامج الإدماج عبر الأنشطة الاقتصادية الرامية إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب.

ومنذ افتتاحه سنة 2022، استقبل مركز المقاولات الصغرى جدًا التضامنية بوجدة الدفعة الأولى التي ضمت 35 مقاولة صغرى جدا، وهي اليوم تزاول أنشطتها في فضاءات مهنية خارج المركز، وتخوض مرحلة جديدة من التطور والنمو، عقب انتهاء فترة احتضانها.

وتضم الدفعة الثانية 36 شابا وشابة من حاملي المشاريع، من بينهم 11 امرأة، استفادوا من تجهيزات ومعدات مهنية تتلاءم مع طبيعة أنشطتهم. وتهم هذه المشاريع عدة قطاعات، من بينها الطباعة والنشر، السمعي البصري، الخياطة والفصالة، التصميم والتطوير الرقمي، الطاقات المتجددة، فضلاً عن الإنتاج الحرفي والصناعة التقليدية.

وقد رصد غلاف مالي قدره 3 ملايين درهم لاقتناء هذه التجهيزات، وذلك في إطار التزام مالي إجمالي يبلغ 12 مليون درهم، مخصص لدعم الشباب حاملي المشاريع بجهة الشرق بمساهمة مجلس جهة الشرق.

وقد أطلقت المؤسسة برنامج الإدماج عبر الأنشطة الاقتصادية سنة 2017، بهدف مواكبة إحداث وتطوير الأنشطة الاقتصادية لفائدة الشباب حاملي المشاريع وخاصة المنحدرين من أوساط اجتماعية هشة. ويرتكز البرنامج على مقاربة مندمجة تجمع بين توفير التجهيزات والمعدات المهنية الملائمة لطبيعة النشاط والاحتياجات المحددة في مخطط العمل، وبين المواكبة عن قرب قبل إحداث المشروع وبعد انطلاقه.
ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز استدامة المبادرات الاقتصادية بما فيها الأنشطة المدرة للدخل(AGR) ، والتعاونيات الخدماتية، والمقاولات الصغيرة جدًا، والعمل على ضمان استمراريتها وقابليتها للاستمرار.

وخلال الفترة الممتدة بين 2017 و2025، مكّن البرنامج من دعم 5,639 مشروعاً، استفاد منها 13,839 شخصا، بغلاف مالي إجمالي بلغ 447.7 مليون درهم.

وخلال سنة 2026، تشمل تدخلات البرنامج عدداً من جهات المملكة إضافة إلى جهة الشرق كل من جهة كلميم واد نون، وجهة سوس ماسة، وجهة درعة تافيلالت، وجهة الدار البيضاء سطات، وجهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة فاس مكناس.